

دراسات نقدية
Literary Criticism

Prepared by

د. سامية الثقفي



مقارنة بين
١. دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد
الإداري
و
٢. النظام القانوني لهيئة النزاهة ودورها في
مكافحة الفساد الإداري والمالي

<https://www.asjp.cerist.dz/index.php/en/article/178503>

<https://mejournals.com/ara/index.php/mejljs/article/view/91>

الاسبوع الخامس	اختيار رسالة دكتوراه في مجال تخصصك، تحليل إبداء الملاحظات والتوصيات لتطوير الدراسة المختارة والاقتراحات لبحوث مستقبلية	تسليم تقرير أسبوعي	يكون التسليم عبارة عن عرض فيديو مسجل مدته 5 دقائق مرفق به ملف PPT او PDF ويرفقه الطالب اسبوعياً على منصة "مودل" ويتناول في كل تسليم قضية بحثية في التخصص، ويتم التصحيح من قبل ادارة الدراسات العليا.
الاسبوع السادس	عمل مقارنة بين رسالتين دكتوراه في نفس المجال وتحديد أوجه التشابه والاختلاف بينهما	تسليم تقرير أسبوعي	يكون التسليم عبارة عن عرض فيديو مسجل مدته 5 دقائق مرفق به ملف PPT او PDF ويرفقه الطالب اسبوعياً على منصة "مودل" ويتناول في كل تسليم قضية بحثية في التخصص، ويتم التصحيح من قبل ادارة الدراسات العليا.

المقدمة



الرسالة الثانية (مكافحة الفساد الإداري والمالي)

تتناول هذه الرسالة دور الرقابة بمختلف أنواعها في مكافحة الفساد الإداري والمالي.

تبحث في أنواع الرقابة، بما في ذلك الرقابة الداخلية والخارجية والوقائية والعلاجية.

تتطرق إلى الآثار الإيجابية للرقابة في تحسين الأداء والكشف عن المخالفات.

الرسالة الأولى (دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري)

تتناول هذه الرسالة تأثير الرقابة الإلكترونية على مكافحة الفساد الإداري.

تبحث في مدى فعالية نظم الرقابة الإلكترونية في الكشف عن مظاهر الفساد الإداري وتعزيز الشفافية.

تناقش الصعوبات الإدارية والبشرية والتكنولوجية التي تواجه تطبيق نظم الرقابة الإلكترونية.

الأهداف

Chapter

اهداف دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري تتمثل في:
التعرف على قدرة نظم الرقابة الإلكترونية على الحد من مظاهر الفساد الإداري.
التعرف على مفهوم الرقابة الإلكترونية.
تحديد الصعوبات الإدارية والبشرية والتكنولوجية والمالية التي تواجه استخدام الرقابة الإلكترونية.
الوقوف على مدى فعالية الرقابة الإلكترونية في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري.

بينما يهدف النظام القانوني لهيئة النزاهة إلى:
تحليل النظام القانوني لهيئة النزاهة.
تحديد دور الرقابة في مكافحة الفساد الإداري والمالي.
تقديم مقترحات للحد من الجرائم الإدارية والمالية ومنعها

طرق جمع البيانات ومدى صلاحيتها للنتائج

في الرسالة الأولى تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل خصائص ومميزات الرقابة الإلكترونية، والصعوبات التي تواجه تطبيقها، وتحديد العلاقة بين الرقابة الإلكترونية والفساد الإداري، سواء كانت علاقة طردية أم عكسية. وتم جمع البيانات من الدراسات السابقة لتحليل مدى تأثير الرقابة الإلكترونية على مكافحة الفساد وتحسين الأداء الإداري. قد يكون المنهج الوصفي التحليلي غير كافٍ بدون دعم من بيانات ميدانية. كما ان عدم استخدام استبيانات أو مقابلات يمكن أن يقلل من واقعية النتائج ويجعلها أكثر نظرية.

بينما في الدراسة الثانية تم استخدام المنهج التحليلي لتحليل النصوص القانونية والإجراءات الرقابية، وتقييم دور كل نوع من أنواع الرقابة (الداخلية، الخارجية، الوقائية) في مكافحة الفساد. كما تم جمع البيانات من مصادر قانونية: اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من النصوص القانونية، والتقارير الرسمية، والدراسات السابقة المتعلقة بالفساد الإداري والمالي. قد يكون المنهج التحليلي محدوداً إذا لم يتم دعمه ببيانات ميدانية أو دراسات حالة. كما أن قلة استخدام الأدوات التجريبية مثل الاستبيانات أو المقابلات يمكن أن يحد من فهم تأثير الإجراءات القانونية على الفساد من وجهة نظر المتعاملين مع النظام.



- الرسالة الأولى: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

أظهرت الدراسة أن الرقابة الإلكترونية تساهم بفعالية في الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته وتقليل التدخل البشري وتساعد على تعزيز الشفافية. إلا أن تطبيق الرقابة الإلكترونية يواجه رفضاً من جانب بعض المديرين والموظفين لتعودهم على الأسلوب التقليدي في الرقابة .

كانت الدراسة ناجحة في تحقيق أهدافها من خلال تحليل فعالية الرقابة الإلكترونية والتحديات التي تواجهها، إلا أن النتائج قد تكون مبنية على فرضيات وليس على بيانات ميدانية ملموسة. حيث أنه لم يتم توفير أمثلة محددة أو دراسات حالة توضح كيفية تعزيز الشفافية بشكل عملي. لذا قد تحتاج إلى مزيد من التجارب العملية لدعم النتائج النظرية وتحقيق تأثير أكبر من البيانات.

-الرسالة الثاني(مكافحة الفساد الإداري والمالي)

أكدت الدراسة الثانية على أن النظام القانوني لهيئة النزاهة لعب دوراً مهماً وحاسماً في مكافحة الفساد الإداري والمالي . ولكن للأسف تشير الدراسة إلى أن الرقابة اللاحقة تكون متأخرة وقد لا تكون فعالة بما يكفي لمنع وقوع الفساد قبل حدوثه . النتائج قد تكون نظرية بشكل كبير وتعتمد على تحليل النصوص القانونية بدون دعم من بيانات ميدانية. لذا فقد كانت الدراسة فعالة في تحليل وتوضيح دور النظام القانوني في مكافحة الفساد، ولكن قد تحتاج إلى استكمالها ببيانات ميدانية واستطلاعات لرصد الفعالية الحقيقية للإجراءات القانونية في مكافحة الفساد.

النتائج ومدى صلاحية البحث لتحقيق الأهداف ومدى صلاحية النتائج



الموضوع:

كلا الرسالتين تتناولان موضوع مكافحة الفساد الإداري والمالي.
تركزان على دور الرقابة في تعزيز الشفافية والنزاهة.

المنهجية:

استخدمت كلتا الرسالتين المنهج التحليلي في دراسة الموضوع.
تحليل دور الرقابة من زوايا مختلفة (الإلكترونية والتقليدية).

النتائج:

تتفق الرسالتان على أن الرقابة تساهم بفعالية في مكافحة الفساد.
تبرز كلا الرسالتين أهمية الرقابة في تحسين الأداء الإداري والكشف عن المخالفات.

النقد:

نقاط القوة:

تقديم تحليل شامل ودقيق لدور الرقابة في مكافحة الفساد.
الاعتماد على منهجية تحليلية قوية تدعم النتائج.
تقديم توصيات عملية لتعزيز فعالية الرقابة.

نقاط الضعف:

قد تفتقر الرسالتين إلى دراسات حالة محددة تدعم النتائج النظرية.
الاعتماد الكبير على التحليل النظري دون توفير أمثلة عملية كافية من الواقع.

أوجه التشابه بين الرسالتين



1. موضوع الدراسة:

تهتم الدراسة الأولى على التكنولوجيا وكيفية استخدامها لتعزيز النزاهة والشفافية وتقليل الفساد الإداري بينما تركز الدراسة الثانية على النظام القانوني لهيأة النزاهة ودورها في مكافحة الفساد الإداري والمالي وتهتم بالقوانين والإجراءات القانونية والإدارية التي تدعم عمل هيئة النزاهة في مكافحة الفساد.

2. نطاق الدراسة:

الرسالة الأولى تدرس الفساد الإداري بشكل عام مع التركيز على الوسائل التكنولوجية الحديثة (الرقابة الإلكترونية) بينما تركز الرسالة الثانية على الفساد الإداري والمالي مع التركيز على الجوانب القانونية والإدارية.

3. منهجية البحث:

تعتمد الرسالة الأولى على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل خصائص الرقابة الإلكترونية ومقارنتها بالرقابة التقليدية وتستخدم بيانات من الدراسات السابقة وتقوم بتحليل الصعوبات والتحديات التقنية. بينما تعتمد الرسالة الثانية على المنهج التحليلي لدراسة النصوص القانونية والإجراءات الرقابية وتعتمد على جمع البيانات من النصوص القانونية والتقارير الرسمية والدراسات السابقة.

4. النتائج والتوصيات:

تركز الرسالة الأولى على فوائد الرقابة الإلكترونية في تعزيز الشفافية والدقة وتقليل الوقت والتكلفة. كما تقدم توصيات لتحسين تطبيقات الرقابة الإلكترونية في المؤسسات. بينما تركز الرسالة الثانية على أهمية النظام القانوني لهيأة النزاهة في مكافحة الفساد الإداري والمالي. تقدم توصيات لتعزيز فعالية الإجراءات القانونية والإدارية في مكافحة الفساد.

5. الجمهور المستهدف:

الرسالة الأولى تستهدف الإداريين وصناع القرار الذين يسعون لتطبيق التكنولوجيا في الإدارة وتناسب الباحثين في مجال الإدارة والتكنولوجيا. بينما تستهدف الرسالة الثانية القانونيين والمسؤولين الحكوميين والهيئات الرقابية وتناسب الباحثين في مجال القانون والإدارة العامة.

أوجه الاختلاف بين الرسالتين



تتناول الرسالتان موضوع مكافحة الفساد، ولكن من زوايا مختلفة. الأولى تركز على الحلول التكنولوجية من خلال الرقابة الإلكترونية، بينما تركز الثانية على الحلول القانونية والإدارية من خلال هيئة النزاهة. منهجية البحث والنتائج والتوصيات في كلتا الرسالتين تعكس اختلافاً جوهرياً في كيفية معالجة موضوع الفساد الإداري والمالي.

الخلاصة



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY

**Thank
You**

